تعزيز الوحدة الوطنية وتوظيف الطاقات والجهود والإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية..
يجسد قمة الوفاء لمبادئ الثورة اليمنية الخالدة..

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

تتويجاً لأهداف الثورة وانشاء مجتمع ديمقراطي
رؤية الرئيس الديمقراطية

عبداللطيف عبدالرب النبهاني

تثير مسألة السلطة في العالم العربي والعالم الثالث عموما العديد من الصراعات والتناحرات الدموية سواء بسبب كيفية الوصول اليها ، والتي عادة ماتتم بفرض طرق تآمرية وانقلابية أو بسبب تأديتها لوظيفتها والتي في معظمها تسير وفق الممارسات القمعية والقهرية وبهدف الاستئثار بالمصالح السلطوية وتسخيرها لخدمة مصالح مئوية أو حزبية ضيقة وهي على ذلك النحو تفتقد الى شرعيتها الشعبية ولم تولد سوى الأوضاع المضطربة والاختلالات السلبية في كافة النواحي السياسة والاجتماعية والاقتصادية ، بالاضافة الى سيادة مظاهر اللاإستقرار ونشوء دورات متكررة من العنف المضاد وأدت في مجملها الى بروز كيانات هشة وضعيفه عاجزة عن توفير الشروط الموضوعية لأحداث النهوض الحضاري الشامل وغير قادرة أيضا على مواجهة التحديات الخارجية التي تفرضها طبيعة المتغيرات الدولية ولم يكن اليمن بمنأى عن تلك الاجواء للإفرازات السلبية التي خلفتها مسألة السلطة خاصة في ظل التعثرات والاحباطات التي وافقت مسيرة الثورة اليمنية وسيادة التفكير الأحادي والشمولي على مختلف القوى السياسية سواء المتربعة على سدة السلطة أو واقعة في المعارضة حيث ظلت تلك القوى السياسية وعلى مختلف اتجاهاتها الفكرية واقعة أسيرة لهاجس السيطرة على السلطة وبأي ثمن وفي المقابل فإن قوى السلطة أبقت نفسها محاطة بالممارسات القمعية وبتكريس نوازع السطوة القبلية والمناطقية وبدت معزولة عن الجماهير وقضاياها وقد ساعد هذا على تكريس العقلية التآمرية والانقلابية بين الاوساط السياسية ولم تكن تلك الانقلابات والتمردات المسلحة سوى مؤشر على مدى روح التفكك والانقسام والذي شكل تهديداً جدياً على وحدة الشعب الوطنية خاصة في ظل التدخلات الدولية والاقليمية .

الحس المدني والديمقراطي تجاه السلطة

وفي خضم تلك الظروف المعقدة كانت الجماهير اليمنية تتطلع لتغيير الواقع الراكد مع الشعور ببؤس السلطة وانكسارها أمام تحقيق أهداف الثورة اليمنية والتي انتصرت لأجلها الجماهير بتقديم التضحيات الجسيمة والغالية وبعد طوال الانتظار جاءت اللحظة التاريخية في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م كمولد للتجديد والانطلاق الحضاري ابتدأ فيها القائد علي عبدالله صالح بصياغة التاريخ الوحدوي الديمقراطي لليمن الحديث ومن البداية «حرص القائد علي عبدالله صالح على أن يربط شرعيته الشعبية بشرعية الثورة واخلاصا وتقديرا لنضالات الشعب ووفاءً لدماء الشهداء والتي بدأ البعض يضيق بها ويتخلى عنها وبقناعته اللامحدودة بالقيم الديمقراطية والتعددية فقد جعل من ذلك بمثابة اشعار للمغامرين وعشاق المؤامرات بأن الدخول الى القصر الجمهوري عن طريق الدبابة والمدفع اصبح مرفوضا وغير مقبول باعتباره إهانة للشعب وخرقا لارادته فهو الذي يختار حكامه عن طريق الاقتراع الحر والمباشر» (١)

ولاريب ان موقف القائد المتقدم من مسألة السلطة واخضاعها عن طريق الانتخاب عبر المؤسسة التشريعية بعد اجراء تقدمي ولاول مرة في التاريخ اليمني الحديث وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالخلفية السياسة والفكرية التي انطلق منها لإرساء تقاليد جديدة للسلطة تستند للخيار الديمقراطي وبعيدا عن اشكال الهيمنة والوصايا .

ان النشأة السياسية والفكرية للقائد توضح انه ظل محتفظا باستقلالية رؤيته السياسية والفكرية كما انه ايضا لم يكن بمعزل عما يدور في الساحة اليمنية من أحداث وتفاعلات سياسية حيث كان له دور طليعي في الدفاع عن الثورة اليمنية وعرف باتساع افقه الفكري وباستيعابه للاتجاهات السياسية والفكرية وكذا بعلاقاته المنفتحة مع كافة القوى السياسية وبدافع من الطموح النزيه بهدف التوفيق والتصالح فيما بينها باتجاه تحقيق أهداف الثورة اليمنية .. «لقد تمتع الرئيس علي عبدالله صالح بالحس المدني الذي يؤمن بأن الوطن للجميع وان الاحتكار ممنوع وان العدو والصديق هو ابن الوطن ويجب ان يظل ابناً للوطن لايبعد ولا يستبعد . صحيح أنه أتى الى الحكم بصفته الأولى عسكري وقائد ولكن ميزته ان أداءه كان أداء مدنيا ديمقراطيا ناجماً عن تجربة واسعة في حياة القوى السياسية التي كانت تتالف أو تتصارع على الساحة اليمنية منذ قيام الثورة حتى اصبح رئيسا .. لم يكن هناك جانب أو طرف أو جبهة أو حزب غير معلن او تنظيم إلا وقد احتك به ... » (٢)

وبناءً على ذلك ظهرت رؤيته الديمقراطية بشأن الحل السلمي للسلطة مباشرة بعد استلامه لمقاليد الحكم في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م وبدت واضحة من خلال دعواته لكافة القوى السياسية للمشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية واتبع ذلك تقديمه لاشكال جديدة من الممارسات قائمة على بناء علاقات متكافئة مع كل القوى السياسية وعلى تكريس المفاهيم والقيم والمبادئ الوطنية والديمقراطية وفي هذا الاطار مثلت الخطوات العملية المبكرة سواء بعودة الرؤساء السابقين والشخصيات السياسية من منافيها الاجبارية والاختيارية أو سواء بافساح المجال امام الحوارات الواسعة والتي تمخض عنها الاجماع على رؤية وطنية شاملة وبإقرار الميثاق الوطني وقيام المؤتمر الشعبي العام .

البدايات العملية للحل السلمي للتناقضات السياسية والفكرية وعلى طريق قيام السلطة الوطنية الديمقراطية وفي هذا الصدد يعبر القائد بقوله: لقد تغلبنا على كل المشاكل والعوامل التي كانت تنجم عن الاتجاهات السياسية بين البعض بمزيد من الممارسات الديمقراطية والانفتاح علي القاعدة الواسعة من الجماهير صاحبة الحق في الثورة والديمقراطية وكان الحوار الوطني الذي شاركت فيه مختلف فئات الشعب هو الوسيلة الناجحة للوصول الى الرؤية الواضحة التي تجسدت في الميثاق الوطني وفي الممارسة الديمقراطية للمؤتمر الشعبي العام والمنظمات الجماهيرية التي اكتسبت نجاحها من الممارسة العملية لحل مشاكل الجماهير والمشاركة في البناء التنموي» (٣)

تعزيز مسار البناء الديمقراطي للسلطة

اذا كانت الممارسات العملية ومضمونها الديمقراطي والتي كرسها القائد علي عبدالله صالح على ارضية الواقع اليمني المعاش قد نتج عنها تحريك المياه الراكدة وتحطيم اسوار العزلة بين السلطة والجماهير وجعلت السلطة الشعبية من ابرز ملامح الواقع الثوري الجديد وان الشعب هو الحاكم والقائد وان القرار الوطني ليس فوقيا وانما هو قرار تصنعه الجماهير ويستمد من طموحاتها» (٤) فإنها بنفس الوقت قد أزاحت على كاهل الشعب من قهر وجبروت السلطة واسهمت بخلق واقع جديد يحترم الارادة الشعبية ويلبي الاحتياجات الموضوعية في نشوء علاقات اجتماعية قائمة على الحوار والتسامح والمشاركة الشعبية والسياسية .

ولايمكن فهم دور اسهام القائد في تعزيز البناء الديمقراطي والسلمي للسلطة من دون قراءة مواقفه العملية المعبرة عن أصالة رؤيته الديمقراطية والتي أدت الى الانتقال نحو مرحلة نوعية جديدة اختلفت عن سابقتها واتسمت بالأمن والاستقرار وباستيعاب كل القوى والطاقات الوطنية دون تمييز أو إلغاء وبالاعتراف بالآخر وبالتنوع والقدر في اطار الوحدة الوطنية المتماسكة ويمكن ايجاز تلك المواقف ومن زاوية ارتباطها بمبدأ التداول السلمي للسلطة على النحو التالي :

أ- مثل موقف القائد باصراره على الاحتكام لارادة الشعب عبر المؤسسة الدستورية بانتخابه لرئاسة الجمهورية نقطة البداية لتتابع مواقف متعددة جسدت بالفعل حقيقة سلوكه ونزوعه الديمقراطي اتجاه السلطة وبرهنت ايضا انه لم يكن طامحا للاستئثار بالسلطة لمصالح آنية ونفعية ولم يكن ايضا ساعيا لبناء المجد الشخصي علي حساب ارادة الشعب وحريته في تقرير حاضرة ومستقبله وفي هذا السياق فقد جاء التزامه بتقديم استقالاته للمؤسسة التشريعية بعد انقضاء الفترات المحددة دستوريا لفترة الرئاسة(٥)

فبعد نهاية الخمس السنوات الاولى من حكمه وطبقا لاحكام الدستور الدائم بأنه على مجلس الشعب اتخاذ القرار بشأن تمديد فترة حكمه من عدمها لكن مجلس الشعب أعاد انتخابه لفترة رئاسية ثانية بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٢م وأصر حينها الرئيس صالح على أن يؤدي اليمين الدستورية للمرة الثانية لاخفاء المزيد من الشرعية على حكمه وتوطيد ثقة الجماهير به وبانتهاء الفترة الرئاسية الثانية توجه الى مجلس الشورى الحديث النشأة في ١٧ يوليو ١٩٨٨م وبعد خمسة ايام فقط من جلسته الاولى وقدم استقالة نهائية الى ممثلي الشعب طالبا منهم بكل اصرار إتاحة الفرصة الى ترشيح من يرون فيه القدرة والكفاءة والاخلاص والوفاء لتضحيات شهداء الثورة والالتزام بمبادئ وأهداف ثورة سبتمبر الخالدة لتحمل مسؤوليات قيادة البلاد ونظرا لأنه كان قد احتل مكانة عظيمة في نفوس اليمنيين الأمر الذي دفع لممثلي واعضاء مجلس الشورى بتقديم طلب ترشيح الرئيس صالح لفترة رئاسية ثالثة وفي ضوء ذلك قام المجلس باستكمال الاجراءات الدستورية للانتخاب وكانت النتيجة الموافقة بالاغلبية المطلقة وأقر المجلس تشكيل وفد منه لحمل القرار المتضمن نتيجة الترشيح ولانتخاب الرئيس صالح ودعوته للحضور للمجلس لأداء اليمين الدستورية ونقل الوفد قرار المجلس للرئيس وبحضور رئيسين يمنيين سابقين هما المشير عبدالله السلال والقاضي عبدالرحمن الارياني واعلن قبوله موجها كلمة يذكر فيها»

«لقد قدمت استقالتي ليس كمناورة سياسية وإنما ايمانا بأن شعبنا يملك العديد من القدرات الوطنية والكفاءات المخلصة التي يمكن ان تتحمل مسؤولية قيادة البلاد والثورة لتواصل العطاء في هذا الموقع ومتطلعا لأن يرسي تقليدا ديمقراطيا في بلادنا بأن يكون التغيير في القيادات بالطرق الديمقراطية والدستورية طالما ان السلطات بيد الشعب وهو يسلمها لمن يثق له وانها لاتسلم بقوة المدافع والتآمرات والأساليب غير المشروعة فأسلوب التغيير الوحيد هو الديمقراطية .. ان الديمقراطية سبيل حفاظنا على سلامة البلاد وسيادتها واستقلالها وان الديمقراطية هي المدرسة التي تتعلم منها الاجيال وان شعبنا يمتلك الحضارة والأصالة وهو قادر بهما ان يواصل ممارساته الديمقراطية وان يتقن اختيار قيادته وان علينا ان لانستهين بوعي شعبنا الذي أنجب العديد من الزعماء والقادة الثوريين الوطنيين وهو غني دائما بالكثير من الرجال المخلصين » (٦)

إن علي عبدالله صالح كما يتبين من أقواله ومن انجازاته المحققة على صعيد سلمية السلطة وادارتها وعلى صعيد التوسع في جوانب المشاركة السياسية والشعبية والتي ترتب عليها تحقيق الانجازات التنموية بأنه بعد بحق مؤسس اليمن الحديث واستطاع بذلك ان يكتسب وبجدارة ثقة الجماهير وقولها السياسية والاجتماعية والتي منحته الشرعية السياسية وشرعية بقائه واستمراره في الحكم لأنها وجدت في حركته وفي أعماله الابداعية آمالها وأمانيها في التقدم والتحديث .

ب- الالتزام والسعي الحثيث اتجاه البناء الديمقراطي للسلطة وهو ماظهر جليا من خلال الخطوات المنتظمة باتجاه تعزيز صلاحيات واختصاصات المؤسسة الدستورسة المتمثلة بمجلس الشعب التأسيسي ومن ثم مجلس الشورى وابتدأت تلك الخطوات بإصدار الاعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م والذي قضى بزيادة اعضاء مجلس الشعب التأسيسي من ٩٩ عضواً الى ١٥٩ عضواً وكذا توسيع اختصاصاته التشريعية والرقابية وكما كان اصدار القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩م والذي قضى بتشكيل المجلس الاستشاري كخطوة مهمة في صميم توسيع نطاق المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي وفي اغسطس ١٩٨٠م اصدر قانون الانتخابات كنواة لتأسيس الانتخابات الديمقراطية وأيضاً كمفتتح لبدء التحضيرات لانتخابات مجلس الشورى والتي أكد عليها الاعلان الدستوري الثالث.

ومما يزيد الأهمية لمصداقية التوجه الديمقراطي هو ذلك الحرص الذي بدى واضحا في الانتخابات لمجلس الشورى حتى تكون معبرة عن خيار الجماهير وبما ينتج عنها مجلس شوروي فاعل الصلاحيات والمهام التشريعية والرقابية وعن ذلك يوضح القائد بقوله : «علينا ان نحرص وندقق في انتخابات مجلس الشورى فمجلس الشورى ليس مظهرا اعلاميا وانه بحاجة الى كفاءات عالية بحاجة الى العالم والفقيه المجتهد والى العالم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفني والقانوني كما انه ليس مظهرا من مظاهر الترف والوجاهة ولكنه مهماً للانتقال بشعبنا إلى الأفضل وان الخيار الديمقراطي هو سلوكنا الذي اخترناه وعلى المواطن ان يحسن الاختيار ومنح الثقة ممن يريد وهذا هو المكسب العظيم»(٧)

جـ - ووفق محددات الرؤية الديمقراطية للقائد في بناء دولة مركزية حديثة وديمقراطية وعلى أسس تجمع بين الاصالة والمعاصرة استمر بإرساء دعائم الدولة الحديثة بسلطاتها ومؤسساتها وبناء اجهزتها وهياكلها الادارية وقواتها المسلحة والأمنية واصبحت القوانين والنظم هي التي تحدد العلاقات بوضوح بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي هذا الاتجاه برزت شواهد التطور التشريعي المنسق مع المتغيرات في المجتمع وبما يكفل متطلبات العدالة والمواطنة المتساوية وتعزيز قيم الحرية وتكافؤ الفرص وقد ترافق هذا التطور مع تبلور وتطور في خطط وبرامج التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واستيعاب لمفهوم المشاركة الشعبية وتطبيق مبدأ ديمقراطية التخطيط وفي هذا السياق اوجد القائد الترابط بين التوجه الديمقراطي وبين قيام النظام السياسي المؤسس والمستند على الآلية الديمقراطية المعززة للمشاركة الشعبية والسياسية في صنع القرارات السياسية والتنموية «فالصيغة الديمقراطية للنظام السياسي تتمثل في وجود المؤسسات الشعبية المختلفة والتكوينات النقابية الشاملة لمختلفة مجالات المهن والحرف وتم انشاؤها بالاسلوب الديمقراطي الحر مما أدى إلى توسيع مجالات المشاركة الشعبية بالاضافة الى المشاركة الجماهيرية الواسعة في العمل السياسي والتنموي ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام وتكويناته والمجالس المحلية للتطور التعاوني» (٨)

د- الأكثر أهمية في توجه القائد نحو البناء الديمقراطي والسلمي للسلطة يكمن في تحديده لوظيفة المؤسسة العسكرية والأمنية والتي هي برؤيته جزء أساسي من البناء المؤسسي للدولة المركزية القوية والعصرية

وتتركز رؤيته في هذا الجانب على قيام هذه المؤسسة لدورها الحيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية والمحافظة علي السيادة الوطنية .. وقد شكل تعزيز دور المؤسسة العسكرية والأمنية في الفترة اللاحقة لما بعد ١٧ يوليو ١٩٧٨م مطلبا أساسيا وحيوياً لترسيخ الأمن والاستقرار نظرا لما خلفته المراحل السابقة من آثار سلبية بسبب الصراعات السياسية وغياب الرؤية الوطنية للحول الواقعية للمشكلات والتحديات وايضا كنتاج لطرد المسارات الديمقراطية في سلوك وتوجه القوى السياسية عموما واذا كان القائد نجح بكفاءة وبإقتدار بالسيطرة على الاوضاع وباحتواء التمردات المسلحة في خلال فترة وجيزة وكنتيجة عملية لاسناد القوات المسلحة بالامكانيات المادية والمعنوية والتي أهلتها للقيام بدورها الوطني وبالاقتران بإرساء الأسس الديمقراطية والدستورية للبناء الديمقراطي للسلطة وكذا بتكريس وإشاعة المفاهيم الديمقراطية للحوار ، التسامح ، المشاركة الشعبية والسياسية فإنه ايضا استمر بتفعيل دور القوات المسلحة والأمن باعتبارها عاملا أساسيا لحماية الدولة المركزية الحديثة وبشكل حديث يتناسب مع التغييرات والتطورات الديمقراطية وبهذا الصدد يعبر القائد بقوله «دور المؤسسة العسكرية ضرورية في الحفاظ على الأمن فهي صمام الأمان في البلد ولكن ليس لها دور الحاكم بل دور الأمني فهي تتحمل مسؤولية المحافظة على المناخ الديمقراطي ولأنها بتواجدها وتنمية قدراتها واعداد كوادرها وتأهيليها وتنظيمها وتسليحها بطرق علمية حديثة وبطرق مسؤولة ستكون أكثر قدرة على ان تحافظ على المناخ الديمقراطي الذي يعيشه شعبنا وتحافظ على أمن وسيادة البلاد» (٩)

وبناء على ذلك الوضوح في اشارة القائد لدور المؤسسة العسكرية فإنه يمكن القول بأن اهتماماته في تحديث القوات المسلحة تصب في النهاية وفي الاساس في خدمة تحديث المجتمع اليمني كما انه اختط طريقا متميزاً ومختلفاً على معظم أنظمة العالم الثالث والتي تسخر اهتماماتها في بناء وتعاظم المؤسسة العسكرية لهدف فرض هيمنة وديكتاتورية السلطة ومصادرة